الهاشم: يجب تغيير ثقافة جيل كامل ونطالب بفعل يوازي الكلام الجميل كي يشعر به المواطن

الرومي في مداخلته

قاعة عبدالله السالم امس

وزير الداخلية يرد على النواب

الشاهين: المهم أن تكون هذه الخطة مرتبطة بالواقع وأدعو أن يكون هناك محور خاص بالنفط والغاز

الدلال: يجب أن يؤمن الناس أنهم جزء من نجاح البلد من خلال تمسكهم بهويتهم وقيم الوطن

فهاد: التنمية المستدامة تتطلب الاهتمام بالفرد ثم المجتمع والدولة وإلا ستكون مثل الهرم المقلوب

الصالح: إذا لم يتم تطوير الإدارة فالمال وحده لا يستطيع تحقيق التنمية

أكدوا دعم 24 عضوا لطي صفحة « دخول المجلس »

16 نائبا يعقدون مؤتمراً صحافياً لدعم قانون العفو العام

صورة جماعية لمتهمي « دخول المجلس» من الشباب مع النواب بعد انتهاء المؤتمر (تصوير – محمد

ربيع سكر

أكد عدد من النواب على أن قانون العفو العام حق دستوري كفله المشرع وقضية رأي عام وتتعلق بمواطنين وليس كما يشاع بأنه أتى وفق قضية شخصية. وقال النواب خلال مؤتمر صحافي عقدوه امس في مجلس الأمة شارك فيه 16 نائبا دعما لقانون العفو العام: ان القضية التي سجن من أجلها نواب سابقون وحاليون ومجموعة من الأهالي ما هي إلا موقف اتخذوه من أجل محاربة الفساد مؤكدين أن طلب العفو العام هو حق دستوري كفله المشرع.

ولفتوا إلى أن القضية تتعلق بشباب ونواب وطنيين اعترضوا على عوامل الفساد. وأكد النواب أن العدالة لا تعرف الانتقائية، و»القضية أخلاقية بالدرجة الأولى لأنها وقفة ضد الفساد.

وفي ختام المؤتمر قام النائب مبارك الحجرف بتلاوة بيان موقع من 24 نائبا يطالبون بإقرار قانون العفو العام عن متهمي قضية دخول المجلس وفقا لما نصت عليه المادة 75 من الدستور .

وقال النواب في بيانهم : إيمانا منا بأن البلد في امس الحاجة إلى طي صفحة الماضي وفتح صفحة أخرى عنوانه المصالحة الوطنية وليقيننا أن الأخوة المتهمين في قضية دخول المجلس هم اصحاب موقف سياسي إصلاحي وليس جنائي سواء اتفقنا او اختلفنا معهم في الوسيلة ولعلمنا يقينا أن حادثة دخول المجلس كان حادثا عرضيا هو وليد اللحظة وظروف تلك الليلة وليس جنائيا أو مقصودا وقد حدث مثله في كثير من دول العالم دون أن يمثل ذلك قضية جنائية وهو ما أشار إليه حكم أول درجة الذي قضى ببراءة جميع المتهمين في قضية دخول المجلس.

وانطلاقا من حقنا الدستوري الذي كفلته المادة 75 من الدستور الكويتي جاء فيها (أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون)

فإننا نعلم دعمنا للاقتراح بقانون الخاص بقضية دخول المجلس آملين أن يكون إقرار هذا القانون هو بداية لإغلاق ملف قضايا جميع أصحاب الرأي ليقيننا أن استمرار هذا الصراع ليس في مصلحة الكويت.

و النواب ال 16 المشاركون في مؤتمر العفو الشامل عن متهمي قضية دخول المجلس امس هم : وليد الطبطبائي و جمعان الحربش و محمد الدلال واسامة الشاهين و عبدالله فهاد و الحميدي السبيعي وعادل الدمخي و حمدان العازمي و مبارك الحجرف و عمر الطبطبائي و عبدالوهاب البابطين ومحمد هايف و رياض العدساني و علي الدقباسي و عبدالكريم الكندري ونايف المرداس

لتوفير 200 ألف فرصة عمل

ناصر الصباح: تطوير منطقة شمال الكويت والجزر يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية

«الكويت 2035» رؤية سامية لصاحب السمو ونتطلع إلى انسجام أولويات الحكومة مع أولويات مجلس الأمة

الحكومة ستتقدم إلى المجلس ببرامج تنفيذية فرعية لمحاور برنامج عملها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر

الشيخ ناصر صباح الأحمد يعرض محاور برنامج عمل الحكومة (تصوير – محمد صابر)

ربيع سكر

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد أن برنامج عمل الحكومة المقدم إلى مجلس الأمة سيكون محل اهتمام بالغ ومتابعة حثيثة من الحكومة التي ستعمل في كل ذلك ضمن إطار تعاون دستوري وبناء يكفل الشراكة الوطنية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

جاء في كلمة للشيخ ناصر صباح الأحمد في مستهل جلسة المجلس التكميلية اليوم ضمن بند برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017 – 2019/2020) نحو تنمية مستدامة تطبيقا لنص المادة (98) من الدستور.

وقال إن الحكومة تعمل على تنفيذ برنامج عملها بالمستوى المطلوب وبما يعود بالنفع على الوطن والمواطن ويحقق جميع الأهداف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح أن «الحكومة ستتقدم إلى مجلس الأمة ببرامج تنفيذية فرعية لمحاور برنامج عمل الحكومة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر».

وأضاف أنه «استنادا إلى المادة (98) من الدستور والتوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في النطق السامي في افتتاح الفصل التشريعي الحالي وانطلاقا من توجهات رؤية الكويت 2035 وتنفيذا لخطة التنمية متوسطة الأجل الحالية وانسجاما مع سياساتها أعدت الحكومة برنامج عملها لفترة ولايتها وقدمته إلى مجلس الأمة».

وذكر أن «برنامج عمل الحكومة تناول بشيء من التركيز أولوياتها في المرحلة المقبلة التي نتطلع أن تنسجم مع أولويات مجلس الأمة وتؤكد الحكومة أنها ستأخذ بكل اعتبار مرئيات وملاحظات المجلس بشأنها».

وأكد أنه «على رأس هذه الأولويات تطوير وإصلاح وحوكمة الإدارة الحكومية في إطار برنامج إصلاحي تطوري تنفيذي فعال يهدف إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي والبشري في الوزارات والأجهزة الحكومية وترشيد نفقاتها لتمكينها من أداء خدماتها بفعالية وكفاءة والانتقال التدريجي من التشغيل إلى التنظيم والرقابة والإشراف».

وأضاف أن «من ضمن هذه الأولويات التصدي لكل أشكال الفساد من خلال برنامج تنفيذي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتوفير كل متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية التشريعية والإجرائية والمالية في سبيل حماية المال العام وممتلكات ومقدرات الدولة».

وتابع الشيخ ناصر صباح الأحمد «كما أن من ضمن هذه الأولويات تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري بما يسهم في تكامل القطاعين العام والخاص ولجذب الاستثمار الأجنبي ويزيد النمو الاقتصادي لخلق فرص عمل للشباب الكويتي».

وقال إن من هذه الأولويات أيضا «تطوير الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ محاورها ومكوناتها من خلال برنامج تنفيذي يهدف إلى تحسين الأداء المعلوماتي في أجهزة الدولة ورفع نسبة الإنجاز في مشروع الحكومة الالكترونية واستخدام النظم المعلوماتية المتطورة في تقديم الخدمات بالإضافة إلى تقديم الدعم للبحث العلمي والتطوير لرفع المحتوى المعرفي في إنتاج السلع والخدمات وبما يؤسس اقتصادا مستقبليا مبنيا على المعرفة».

وبين أن « هذه الأولويات تتضمن أيضا إصلاح منظومة التعليم وإعادة هيكلة مؤسساته ورفع جودته وهو ما يعتبر أمرا ملحا في ظل ارتفاع تكاليفه وانخفاض مستوى جودته فبالرغم من النسبة المرتفعة للانفاق على التعليم والبالغة حوالي 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي ضعف المستوى العالمي فإن جودة التعليم تعتبر منخفضة وفق المؤشرات الدولية والوطنية وربط مخرجاته باحتياجات التنمية وسوق العمل».

وأشار إلى أن «من ضمن الأولويات التوسع في الخدمات الصحية والطاقة الاستيعابية للمؤسسات والمنشآت الطبية وتحسين جودة خدماتها وإشراك القطاع الخاص لتلبية الطلب المتنامي عليها وتطوير برامج ضبط الجودة والرقابة على مختلف الخدمات الصحية المقدمة للمواطن وتعكف الحكومة حاليا على وضع برنامج متكامل في هذا الشأن».

وذكر الشيخ ناصر صباح الأحمد أن «الأولويات تتضمن أيضا تطوير أداء المؤسسة العامة للرعاية السكنية في قطاع الإسكان وفي إطار استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية والإسكانية».

وأضاف أن «الأولويات شملت أيضا تطوير منطقة شمال الكويت والجزر في إطار مشروع متكامل يهدف إلى تحويل هذه المنطقة والجزر الكويتية إلى دعامة للاقتصاد الوطني وعلى نحو يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية بخلق أكثر من 200 ألف فرصة عمل وعوائد استثمارية تسهم في تنويع مصادر الدخل».

وبين أن «رؤية الكويت 2035 هي رؤية سامية لسيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد –حفظه الله ورعاه– ترتكز على بناء مجتمع المستقبل ومجتمع يتناغم مع التطور الذي يشهده العالم في ثورته الرابعة للصناعة المعرفية والرقمية والتي أشار إليها العديد من المفكرين المعاصرين أمثال رفكن وشواب وغيرهما وتم التأكيد عليها في الكثير من المنتديات الاقتصادية العالمية ولا يوجد عذر لمن يتخلف عن هذا الركب الإنساني نحو المستقبل».

وأضاف أن «الكويت 2035 مجتمع متطور منتج ذو تنمية حقيقية يجعل الكويت في مصاف دول العالم المتقدمة وعليه فالتحديات ليست باليسيرة ولكنها ممكنة تتطلب حوار زملاء متعاونين لا جدال متنافسين وتعاضد أجهزة الدولة لا اختلاف مكوناتها».

وأوضح أنه « لا يخفى على الجميع أن رؤية الكويت 2035 بحاجة إلى استثمار كبير لترى النور واستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية في ظل بنية تشريعية صلبة تعزز النمو والتطور من دون المساس بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كما نص عليها دستور دولة الكويت غير غافلة عن متطلبات السكن والسكان في ظل تركيبة متوازنة تكفل الاستدامة وتضع دولة الكويت على خارطة المستقبل».

وبين أن «الكويت 2035 هي مجتمع يمزج مبادئ الآباء والأجداد في قيم العمل والممارسات المستدامة بالرغم من خشونة العيش ومفاهيم التطور التقني والنمو المعرفي لمرحلة جديدة في التاريخ البشري والتي ترتكز على العلم والمعرفة والابتكار.

إصلاح منظومة التعليم وبرنامج تنفيذي للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

التكامل بين القطاعين العام والخاص لخلق فرص عمل ورفع نسبة إنجاز الحكومة الإلكترونية

الغانم يترأس جلسة «برلمان الطالب الخامس» اليوم

يترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم جلسة (برلمان الطالب الخامس) اليوم الخميس في قاعة عبد الله السالم بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي وعدد من مسؤولي الوزارة و قيادات الهيئات الشبابية والطلبة أعضاء البرلمان الطلابي.

وسيلقي رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم كلمة في بداية الجلسة ويعقبها كلمة لوزير التربية وزير التعليم العالي وستناقش خلال الجلسة بنود عدة مدرجة على جدول الأعمال يتعلق أولها بتطوير المدرسة لتكون بيئة جاذبة من خلال توفير المناخ الملائم و تخصيص حصص لممارسة الأنشطة الترفيهية والمواهب الطلابية مع تفعيل دور الأنشطة المدرسية.

ويتناول البند الثاني طلب مناقشة موضوع التشعيب الدراسي بنظام التعليم الثانوي الموحد، فيما يتطرق البند الثالث إلى مناقشة موضوع الحصول على (الأيلز) أو (التوفل) للالتحاق بالجامعات، ويتعلق البند الرابع بمناقشة قضية المناهج الدراسية وطرق تدريس وتطوير تلك المناهج وفق المعايير التربوية العالمية.